



## بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم الدولي للديمقراطية

المنامة في 15 سبتمبر 2019

يوافق الخامس عشر من سبتمبر من كل عام اليوم الدولي للاحتفال بالديمقراطية، حيث يستعرض ها اليوم حالة الديمقراطية في مختلف دول العالم، حيث تعد الديمقراطية هدف يناضل العديد من البشر لتحقيقه على أرض الواقع كونه يمثل البيئة الطبيعية اللازمة لحماية حقوق الإنسان وإعمالها على نحو يتسم بالكفاءة والمصداقية. وقد حددت الأمم المتحدة موضوع "المشاركة" عنواناً لحملتها لليوم الدولي للديمقراطية لعام 2019، وذلك للتذكير بأن الديمقراطية مرتبطة بالناس، فهي تُبنى على الشمول، والعاملة والمشاركة على قدم المساواة، وهي بالتالي لبنة أساسية للسلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

وتعرب المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في هذه المناسبة عن تقديرها الكبير لجهود حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه في إرساء قواعد الديمقراطية من خلال المشروع الإصلاحي لجلالته، حيث شهدت مملكة البحرين تحولات مهمة نحو تعزيز أطر الديمقراطية وترسيخ دعائم دولة القانون، وبناء منظومة تشريعية وقانونية متكاملة ومؤسسات عامة تعمل على تعزيز منظومة حقوق الإنسان من خلال تفعيل العناصر الضرورية للديمقراطية والواردة في دستور مملكة البحرين في مادته الأولى الفقرة (هـ): "للمواطنين، رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق الانتخاب والترشيح، وذلك وفقاً لهذا الدستور وللشروط والأوضاع التي بينها القانون. ولا يجوز أن يحرم أحد المواطنين من حق الانتخاب أو الترشيح إلا وفقاً للقانون".

وإنفاذاً للدور المنوط بها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية على أرض الواقع، قامت المؤسسة الوطنية بملاحظة الانتخابات النيابية والبلدية لعام 2018 في مملكة البحرين، حيث يأتي دورها انطلاقاً من إيمانها الراسخ بأن المشاركة في إدارة الشؤون العامة وجه من وجوه الديمقراطية، وإحدى السبل الكفيلة بتعزيز قيم المواطنة الصالحة، ذلك أن المشاركة في العملية الانتخابية ترشّحاً وانتخاباً تعد إحدى أبرز دعائم المشروع الإصلاحي لجلالة الملك المفدى - حفظه الله ورعاه - الذي يركن إلى إنشاء نظام ديمقراطي متطور يقوم على دمج ومشاركة الأفراد في صنع القرارات السياسية، وممارسة الشعب لدوره في الدفع بصنّاع القرار لاتخاذ سياسات تخدم المصلحة العامة.

وتؤكد المؤسسة الوطنية بأنها تعمل - بما لديها من ولاية واسعة أكد عليها قانون إنشائها وفقاً لمبادئ باريس - على متابعة ورصد مدى الالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صدقت عليها مملكة البحرين والمعنية بتعزيز وحماية قيم الديمقراطية، كما تدعو الجميع إلى أهمية تضافر الجهود الوطنية من أجل السعي نحو ترسيخ قيم الديمقراطية الصحيحة وتأكيداً من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، وخصوصاً الهدف 16 المعني بضرورة "التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهتمش فيها أحد، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات".